مدونة المناهج السعودية

https://eduschool40.blog

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

مصطلحات مقرر: القانون الإداري

#	المصطلح	التعريف
1	القانون	مجموعة القواعد القانونية العامة والمجردة والتي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع وتكون مصحوبة بجزاء.
2	الإدارة بمفهومها الشكلي/العضوي	مجموعة الهيئات أو المنظمات التي تمارس النشاط الإداري في الدولة.
3	الإدارة بمفهومها الموضوعي/الوظيفي	مجموعة الأنشطة التي تمارسها الهيئات الإدارية في المجالات المختلفة بهدف إشباع حاجات عامة للجمهور.
4	القانون الإداري	فرع من فروع القانون العام يشمل القواعد القانونية التي تحكم الإدارة العامة نشاطًا وتنظيمًا ورقابةً.
5	القانون الدستوري	مجموعة القواعد القانونية التي تتعلق بنظام الحكم في الدولة والسلطات العامة فيها والعلاقة بينهما وحقوق وحريات الأفراد، والضمانات التي تكفلها.
6	التقنين	وضع القواعد القانونية المتجانسة في مجموعة واحدة يطلق عليها التقنين. تجميع رسمي لأهم المبادئ القانونية بخصوص مسألة معينة في منظومة تشريعية.
7	الدستور	مجموعة القواعد التي تبين شكل الدولة، ونظام الحكم فيها، والسلطات التي يدخل في تكوينها، والعلاقة بينها، مع بيان لحقوق الأفراد الأساسية والضمانات المتعلقة بها.
8	الأنظمة	مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة بممارسة الوظيفة التنظيمية وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في الدستور.
9	التشريع الفرعي (اللوائح)	عبارة عن قواعد عامة مجردة تصدر من السلطة التنفيذية وتطبق أحكامها على من تتوافر فيه شروط تطبيقها.
10	اللوائح التنفيذية	مجموعة من القواعد العامة المجردة التي تصدر من السلطة التنفيذية تبعًا لنظام أو في أعقاب نظام وتتضمن الأحكام التفصيلية أو التكميلية التي تلزم لتيسير تنفيذ القانون.
11	اللوائح التنفيذية	اللوائح التي تصدر من السلطة التنفيذية بقصد تنظيم وتسيير المرافق العامة.
12	لوائح الضبط الإداري	اللوائح المستقلة التي تصدر في صورة قواعد عامة مجردة تهدف إلى المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة، وتتضمن تقييدًا لحريات الأفراد.
13	الأمن العام	تحقيق كل ما من شأنه اطمئنان الإنسان على نفسه وماله من خطر الاعتداءات والانتهاكات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الكوارث الطبيعية.
14	الصحة العامة	حماية صحة الأفراد من كل ما من شأنه أن يضربها من أمراض أو أوبئة.
15	السكينة العامة	توفير الهدوء في الطرق والأماكن العامة، ومنع كل ما من شأنه أن يقلق راحة الأفراد أو يزعجهم.
16	لوائح الضرورة	اللوائح المستقلة التي تصدرها السلطة التنفيذية في ظل الظروف الاستثنائية.
17	اللوائح التفويضية	اللوائح التي تصدر من السلطة التنفيذية بناء على تفويض من السلطة التشريعية.
18	العرف	سلوك درج الناس على اتباعه في تنظيم علاقة من علاقاتهم في الحياة إلى أن استقر في وجدان الجماعة أنها ملزمة ولا يجوز الخروج عليها.
19	العرف الإداري	ما جرت السلطة الإدارية على اتباعه من قواعد في مباشرة وظيفتها، بصدد حالة معينة بالذات دون أن يكون لهذه القواعد سند أو أساس من النصوص التشريعية.

المراجع: محمد، سامح عبدالله، القانون الإداري السعودي (التنظيم الإداري)، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 1438هـ.
عمّار، عبدالمحسن بن سيد ربان، مبادئ النظام الإداري السعودي المقارن، جدة، دار حافظ، الطبعة الثالثة 1433هـ.

مصطلحات مقرر: القانون الإداري

20	المبادئ العامة للقانون	مجموعة من القواعد غير المقننة يستنبطها القاضي من ضمير الجماعة ومن الاتجاهات العامة للتشريع ويقررها في أحكامه باعتبارها قواعد قانونية ملزمة.
21	المركزية الإدارية	قيام إدارة عامة مركزية بعاصمة الدولة تنفرد بمباشرة أعمال الإدارة العامة باسطة سلطتها الرئاسية على جميع العاملين على مختلف مستوياتهم الهرمية المتصاعدة، داخل العاصمة وسائر الإقليم.
22	التدرج الهرمي الإداري	خضوع موظفي الحكومة المركزية بشكل متدرج ومتصاعد، تكون الدرجات الدنيا تابعة للأعلى منها تحت قمة الجهاز الإداري والتي يمثلها الوزير.
23	المركزية المتطرفة أو الوزارية أو المكثفة	تجميع الاختصاصات الإدارية كلها في يد أعضاء السلطة المركزية في العاصمة دون أن يكون لممثليهم في بقية أنحاء الدولة سلطة اتخاذ القرارات الإدارية دون الرجوع إلى السلطة المركزية في العاصمة.
24	عدم التركيز الإداري أو المركزية المعتدلة	تمتع ممثلي الإدارة المركزية والهيئات التابعة لها بسلطة التصرف النهائي بالنسبة لبعض المسائل دون الرجوع إلى الوزير المختص على أن يتم ذلك بالطبع في ظل سلطته الرئاسية.
25	التفويض الإداري	إجراء بموجبه تمنح سلطة إدارية جزءًا من اختصاصاتها إلى سلطة إدارية أخرى طبقًا للقانون.
26	التفويض في التوقيع	تفويض شخصي يأخذ بعين الاعتبار شخصية المفوض إليه فهو ينطوي على ثقة الرئيس به ومن ثم فهو ينتهي بتغير المفوِّض أو المفوض إليه.
27	تفويض الاختصاص	منح جهة إدارية إلى أخرى أو قائد إداري إلى بعض مرؤوسيه جزء من الاختصاصات كتابةً، وبناءً على نص نظامي يسمح بالتفويض.
28	الحلول	عملية انتقال اختصاصات موظف إلى موظف آخر بقوة القانون عند قيام مانع لدى الأول يحول دون ممارسته لاختصاصاته.
29	الإنابة أو النيابة	قيام السلطة الرئاسية بإنابة موظف يسمى (النائب) محل موظف آخر يسمى (الأصيل) لقيام مانع يحول بين الأخير وممارسته لاختصاصاته، وذلك حتى عودة الأصيل أو تعيين آخر محله.
30	نقل الاختصاصات	التصرف الذي يصدر من السلطة المختصة بنقل الاختصاص من سلطة إلى سلطة أخرى بصفة نهائية.
31	النقل	انتقال الموظف من الوظيفة التي يشغلها إلى وظيفة أخرى في نفس مستواها أو أعلى منها.
32	التكليف	أن يعهد إلى موظف بالقيام بعمل وظيفة أخرى شاغرة فعلًا أو حكمًا، أو القيام بمهمة مؤقتة، على أن يكون ذلك في جهة عمله أو في غيرها، سواءً كان ذلك بجوار وظيفته الأصلية أو باستقلال عنها.
33	الإعارة	وضع الموظف مؤقتًا بوظيفة خارج وظيفته الأصلية التي يعمل فيها، مع خضوعه للقواعد المطبقة على هذه الوظيفة وحصوله على مرتبها رغم احتفاظه ببعض حقوق الخدمة في الوظيفة الأصلية.
34	اللامركزية الإدارية	توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات إقليمية أو مرفقية مستقلة تباشر اختصاصاتها في هذا الشأن تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية.
35	اللامركزية الإدارية المصلحية/المرفقية	أسلوب تنظيمي توزع بمقتضاه الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات مستقلة تتحدد اختصاصاتها على أساس موضوعي، وتمارس هذه الاختصاصات على مستوى الدولة وهو ما تعارف عليه بالمؤسسات العامة.
36	اللامركزية الإدارية الإقليمية	خلق عدد من الأشخاص الإدارية العامة بجانب الدولة لكل منها ذمته المالية المستقلة وكيانه القانوني الخاص، والأصل في تكوينها أن تتخصص في إدارتها مجالس تتألف من أعضاء منتخبين بواسطة الشعب.
37	نظام الحكم المحلي (الأسلوب الإنجليزي)	تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متفاوتة من حيث أهميتها، حيث يوجد طبقات متفاوتة في النظيم الإداري تختلف في طريقة التشكيل والاختصاصات وطرق الرقابة.
38	نظام الإدارة المحلية (الأسلوب الفرنسي)	تقسيم الدولة إلى نماذج موحدة يتماثل كل منها في عموم الإقليم.

المراجع: محمد، سامح عبدالله، القانون الإداري السعودي (التنظيم الإداري)، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 1438هـ.
عمّار، عبدالمحسن بن سيد ربان، مبادئ النظام الإداري السعودي المقارن، جدة، دار حافظ، الطبعة الثالثة 1433هـ.

مصطلحات مقرر: القانون الإداري

39	المؤسسات العامة	أشخاص معنوية عامة يعهد إليها مباشرة نشاط محدد قد يكون على مستوى إقليم من أقاليم الدولة أي على المستوى المحلي.
40	الضبط الإداري	وضع القيود على حريات الأفراد وأنشطتهم الخاصة بغية المحافظة على النظام العام في المجتمع.
		مجموعة الضوابط والإجراءات التي تتخذها السلطة الإدارية، وتقيد بها حريات الأفراد بهدف الحفاظ على النظام العام.
41	القرارات التنظيمية "اللوائح"	قواعد عامة مجردة تصدرعن السلطة التنفيذية بقصد المحافظة على النظام العام بعناصره المختلفة.
42	القرارات الفردية	أوامرونواهي تتعلق بشخص معين بالذات أو طائفة معينة بأسمائهم أو بحالة معينة.
43	الجزاء الإداري الوقائي	تدبيروقائي يراد به وقاية النظام العام من إخلال بدأت بوادره وخيفت عواقبه.
44	التنفيذ المباشر	قيام الإدارة بتنفيذ قراراتها جبرًا؛ وذلك عندما يرفض المخاطب أو المخاطبون بها تنفيذ هذه القرارات طواعية أو عند مخالفة القراربإتيان ما نهى عنه، أووضع العراقيل للحيلولة دون تنفيذ القرار.
45	مبدأ المشروعية	خضوع كافة أعمال السلطة الإدارية للنظام.
46	المرافق العامة	مشروعات تنشئها الدولة بقصد تحقيق غرض من أغراض النفع العام ويكون الرأي الأعلى في إدارتها للسلطة العامة.
47	النفع العام	إشباع حاجات عامة أوتقديم خدمات عامة للجمهور وهذه الخدمات قد تكون مادية أو معنوية.
48	المرافق الإدارية	المرافق التي تتناول نشاطًا لا يزاوله الأفراد عادة؛ إما بسبب عجزهم عن ذلك، أولقلة أو انعدام مصلحتهم فيه.
49	المرافق الاقتصادية	المرافق التي تزاول نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا مماثلًا لنشاط الأفراد، وتعمل في ظروف مماثلة لظروف عمل المشروعات الخاصة.
50	المرافق المهنية	مرافق تنشأ بقصد توجيه النشاط المهني، ورعاية أصحاب المصالح الخاصة بمهنة معينة.
51	المرافق التي تتمتع بشخصية معنوية	المرافق التي يعترف لها قرار إنشائها بالشخصية المعنوية، ويكون لها كيان مستقل كمؤسسة عامة، مع خضوعها لقدرمن الرقابة أو الوصاية الإدارية.
52	المرافق التي لا تتمتع بشخصية معنوية	هي المرافق التي لا يعترف لها قرار إنشائها بالشخصية المعنوية، ويتم إلحاقها بأحد أشخاص القانون العام وتكون تابعةً لها.
53	المرافق الوطنية	المرافق التي يتسع نشاطها ليشمل كل إقليم الدولة.
54	المرافق المحلية	المرافق التي يتعلق نشاطها بتقديم خدمات لمنطقة محددة، أو إقليم معين من أقاليم الدولة.
55	الإدارة المباشرة	قيام الإدارة مباشرةً بإدارة المرفق العام بنفسها، سواء أكانت سلطة مركزية أم محلية، مستخدمةً في ذلك أموالها وموظفيها ووسائل القانون العام، ولا يتمتع المرفق الذي تديره بشخصية معنوية مستقلة.
56	الوظيفة العامة	مجموعة من اختصاصات نظامية يمارسها الموظف العام لتحقيق الصالح العام، ولا تعتبرحقًا خاصًا به.
57	الموظف العام	الشخص الذي يساهم في عمل دائم في مرفق عام تديره الدولة وغيرها من الوحدات الإدارية بأسلوب الاستغلال المباشر، وتكون مساهمته في ذلك العمل عن طريق إسناد مشروع لوظيفة ينطوي على قرار بالتعيين من جانب الإدارة، وعلى قبول التعيين من صاحب الشأن.

المراجع: محمد، سامح عبدالله، القانون الإداري السعودي (التنظيم الإداري)، دارالكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 1438هـ.
عمّار، عبدالمحسن بن سيد ربان، مبادئ النظام الإداري السعودي المقارن، جدة، دارحافظ، الطبعة الثالثة 1433هـ.

مصطلحات مقرر: القانون الإداري

58	القرار الإداري	عمل قانوني من جانب واحد، يصدر بإرادة إحدى السلطات الإدارية، ويحدث آثارًا قانونية بإنشاء وضع قانوني جديد، أو إلغاء أو تعديل وضع قانوني قائم.
59	القرار الإداري الفردي	القرار الذي يسري على الحالات الفردية التي تتعلق بفرد معين بالذات أو مجموعة من الأفراد المعينين بذواتهم.
60	القرار الإداري اللائحي	قرارات ذات مدى عام؛ حيث تتضمن قواعد عامة مجردة تخاطب فئات كبيرة من الأفراد بصفاتهم وليس بذواتهم دون أن تحددهم مسبقًا.
61	ركن السبب	الحالة الواقعية أو القانونية التي تدعو السلطة الإدارية إلى اتخاذ القرار.
62	ركن الشكل	المظهر الخارجي الذي تسبغه السلطة الإدارية على قراراتها والإجراءات التي تتبعها عندما تفصح عن إرادتها صراحة أو ضمنًا.
63	ركن الاختصاص	مجموعة الصلاحيات التي تسندها الأنظمة واللوائح للهيئة الإدارية بحيث تصير لها ولاية مباشرة أعمالها.
64	ركن المحل	موضوع القرار أو الأثر الذي يحدثه مباشرةً.
65	ركن الغاية	الهدف النهائي الذي يسعى القرار إلى تحقيقه.
66	انتهاء القرار الإداري	زوال قوته الملزمة، وإنهاء آثاره القانونية.
67	الإلغاء الإداري للقرار	إنهاء الآثار القانونية للقرارات بالنسبة للمستقبل فقط.
68	السحب الإداري للقرار	إنهاء كافة الآثار القانونية للقرار سواء بالنسبة للمستقبل أو للماضي.
69		
70		

المراجع: محمد، سامح عبدالله، القانون الإداري السعودي (التنظيم الإداري)، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 1438هـ.
عمّار، عبدالمحسن بن سيد ربان، مبادئ النظام الإداري السعودي المقارن، جدة، دار حافظ، الطبعة الثالثة 1433هـ.